E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.9/2024/8
18 November 2024
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع التاسع
تونس، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

التحديات المائية في المنطقة العربية

موجز

تُعدّ الدول العربية من أكثر دول العالم شحّاً في المياه. فتقع 19 من أصل 22 دولة عربية دون عتبة شحّ الموارد المائية المتجدّدة التي تبلغ 1,000 متر مكعب للفرد سنوياً، كما تقع 13 دولة منها دون عتبة الشحّ المائي المطلق التي تبلغ 500 متر مكعب للفرد سنوياً. ويطرح شحّ المياه في المنطقة تحدياً رئيسياً للتنمية المستدامة وركائزها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تقدّم هذه الوثيقة لمحة شاملة عن التحديات المائية في المنطقة العربية، وتستعرض الأولويات والفرص الرامية إلى تعزيز الأمن المائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه. وتسلّط الضوء على كيفية الإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه عبر الاستفادة من المبادرات العالمية والإقليمية، مع التركيز على الابتكار، والبيانات والمعلومات، والحوكمة، والتمويل لتعزيز الأمن المائي في ظلّ تغيُّر المناخ الذي تشهده المنطقة.

واللجنة التنفيذية مدعوّة إلى الاطلاع على مضمون هذه الوثيقة وإبداء ملاحظاتها بشأن التوصيات المقترحة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـة	4-1	3
الفصل		
أولاً- التحديات في المنطقة العربية	5	3
ثانياً- التوصيات	14-6	6
ثالثاً- عمل الإسكوا في مجال الموارد المائية	15	7

مقدمـة

1- تُعدّ البلدان العربية من أكثر بلدان العالم شحّاً للمياه، فيعيش نحو 390 مليون شخص فيها في ظروف شحّ مائي إلى شحّ مائي مطلق. وفي عام 2022، افتقر ما يزيد عن 50 مليون شخص في المنطقة العربية إلى خدمات مياه الشرب الأساسية وخدمات الصرف الصحي الأساسية. ويتفاقم شحّ الموارد المائية في المنطقة بفعل عدّة عوامل، مثل الاعتماد على موارد مياه مشتركة، والتلوّث، وآثار تغيُّر المناخ والظواهر المناخية المتطرّفة، والاستخدام غير الكفؤ للمياه، وارتفاع معدلات النمو السكاني. ويؤثر كلٌّ من الاحتلال والنزاع أيضاً على قدرة الناس على الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي.

2- ورغم أنّ أكثر من نصف سكان المنطقة العربية يعيشون في المدن، يظلّ استخدام المياه في قطاع الزراعة واسعاً ويستمرّ القطاع في استهلاك ما يعادل 84 في المائة من الموارد المائية العذبة في الإنتاج الزراعي وفي الحفاظ على سُبُل العيش الريفية. ويعتمد توفير مياه إضافية بكثافةٍ على التمويل والطاقة، كونه يتطلب تحلية المياه وضخّها من مصادر بعيدة وخزّانات جوفية عميقة. كذلك، باتت البلدان التي تعتمد عادةً على المياه السطحية تلجأ أكثر فأكثر إلى استخدام المياه الجوفية وتحلية المياه، ممّا يؤدي إلى نضوب المياه الجوفية وهبوط مستوياتها متجاوزةً الحدود الاقتصادية، كما أن بعض الضخّ يجري في تكوينات المياه الجوفية الأحفورية غير المتجدّدة.

3- كرّست خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هدفاً من أهدافها للمياه هو الهدف 6 الذي يرمي إلى ضمان توفر المياه والصرف الصحي وإدارة كلّ منهما إدارة مستدامة. ولهذا الهدف 6 مقاصد مرتبطة به ووسيلتان للتنفيذ تتناولان مختلف جوانب المياه. مع ذلك، ينبغي التشديد على أنّ مسألة المياه تتجاوز الهدف 6، فهي مركزية لعدّة أهداف ومقاصد، فيؤثر تفاقم شح المياه على الأمن المائي، الذي بدوره يؤثر على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتنمية الاقتصادية وسُبُل العيش وصحة الإنسان. ومن هنا، يرتبط الأمن المائي باعتبارات الأمن الوطني والإقليمي، التي ينبغي أن تأخذها الدول بالاعتبار، مع ضرورة تعميم الأمن المائي في خطط التنمية الوطنية.

4- تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وتطرح بعض التوصيات للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه عبر الاستفادة من المبادرات العالمية والإقليمية مع تركيز على الابتكار، والبيانات والمعلومات، والحوكمة، والتعاون العابر للحدود، والتمويل لتعزيز الأمن المائي في ظل تغيُّر المناخ الذي تشهده المنطقة[1].

أولاً- التحديات في المنطقة العربية

5- تقع الدول العربية في إحدى أكثر مناطق العالم شحّاً في المياه، فيسجل 19 من أصل 22 بلداً عربياً معدلات للموارد المائية المتجدّدة أدنى من قيمة عتبة الشح المائي البالغة 1,000 متر مكعب للفرد سنوياً، بل وتقلّ المعدلات في 13 بلداً عن عتبة الشح المائي المطلق البالغة 500 متر مكعب للفرد سنوياً. ويتفاقم شحّ الموارد المائية في المنطقة بفعل عددٍ من العوامل، منها:

(1) لمزيد من التعمّق في موضوع الأمن المائي في المنطقة العربية، يرجى النظر إلى تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن "التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية" الذي استندت إليه بعض أجزاء هذه الوثيقة.

(أ) **الاعتماد على الموارد المائية المشتركة:** تعتمد غالبية الدول العربية اعتماداً كبيراً على الأنهار و/أو الطبقات الجوفية المشتركة مع بلدان مجاورة داخل المنطقة وخارجها للحصول على إمدادات المياه. وتتطلب اتفاقات إدارة الموارد المشتركة إرادة سياسية ليست متوفرة في حالات كثيرة، ممّا يجعل ذلك مصدر توتّر متزايد. وعليه، يعقِّد الاعتماد الكبير على الموارد المشتركة مهمّة تحقيق الأمن المائي في العديد من البلدان، ما قد يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي المنطقة عددٌ من أحواض المياه السطحية المشتركة، يشاطئها 14 بلداً عربياً. وقد أتاحت إدارة الموارد المائية السطحية المشتركة وتعديل المجرى الطبيعي للأنهار تطوير مشاريع ريّ كبيرة وتوليد طاقة كهرمائية واحتياطيات مياه مخزّنة يمكن الاستفادة منها لسدّ الاحتياجات المنزلية والزراعية. ومع ذلك، ينبغي النظر في كمية ونوعية وموسمية هذه التدفقات لأغراض مختلفة وأحياناً متضاربة عبر البلدان لتفادي التضاربات المحتملة الناجمة عن خطط الإدارة التي تنفذها بلدان المنبع والتي قد تؤثر سلباً على المستخدمين في بلدان المصب. وتعتمد البلدان العربية بشدّة أيضاً على المياه الجوفية من عدد من طبقات المياه الجوفية المشتركة. وعدد طبقات المياه الجوفية المشتركة في البلدان العربية أكبر من عدد أحواض المياه السطحية المشتركة: فثمة 41 طبقة مياه جوفية مشتركة في 21 بلداً عربياً. وتغطي أحواض المياه الجوفية المشتركة نحو 58 في المائة من مساحة المنطقة. وقد شجّع امتداد طبقات المياه الجوفية المشتركة وتطوّر تكنولوجيا الضخ اعتماد القطاعات الزراعية والحكومات التي تسعى إلى تأمين الاكتفاء الذاتي بالأغذية على هذه الموارد، رغم أنّ كميات كبيرة من المياه الجوفية تُسحب من احتياطي المياه الجوفية الأحفورية غير المتجدّدة؛

(ب) **التبعات الاقتصادية:** يتفاقم شح المياه بفعل الطلب المتزايد وصعوبة تعبئة الموارد المائية وارتفاع تكلفتها في منطقة يعتمد معظم بلدانها على المياه الجوفية وتحلية المياه، وكلاهما مكلف ويستهلك قدراً كبيراً من الطاقة. وحتى البلدان التي تعتمد عادةً على المياه السطحية باتت تلجأ أكثر فأكثر إلى استخدام المياه الجوفية وتحلية المياه، ممّا يؤدي إلى استنفاد المياه الجوفية وانخفاض منسوبها بدرجة أكبر من الحدود الاقتصادية المقبولة إزاء تكلفة الضخ. وقد وصلت بعض عمليات الضخ إلى طبقات المياه الجوفية الأحفورية غير المتجدّدة. وتواجه منطقة الخليج أيضاً ارتفاعاً في تكاليف تعبئة الموارد المائية لأن جميع بلدانها دون عتبة الشحّ المائي المطلق وتعتمد اعتماداً كبيراً على تحلية المياه، والدليل على ذلك أنّ بلدان مجلس التعاون الخليجي قد سجلت أكثر من 50 في المائة من السعة العالمية لتحلية المياه، وهذه النسبة في تصاعد. ويمثل تمويل المياه تحدياً كبيراً في المنطقة التي ترزح الآن تحت وطأة ديون كبيرة جداً. ولا بدّ من أن يحظى قطاع المياه بتمويل دولي ميسَّر وباستثمارات من القطاعين العام والخاص؛

(ج) **تغيُّر المناخ**: يفرض تغيُّر المناخ وتقلّبه ضغوطاً إضافية؛ فله آثار ضارة على كمية موارد المياه العذبة ونوعيتها في منطقة تواجه أصلاً شحّاً في المياه، ممّا يؤثر على قدرتها على ضمان الأمن الغذائي والحفاظ على سُبُل العيش الريفية والنُظُم الإيكولوجية. وقد ازدادت الفيضانات وفترات الجفاف والظواهر الجوية القصوى تواتراً وشدّة في العديد من البلدان العربية. وأجرت المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار) تقييماً إقليمياً شاملاً لتأثير تغيُّر المناخ على الموارد المائية في المنطقة العربية، وذلك بتوليد مجموعات من الإسقاطات للمناخ الإقليمي ومن النماذج الهيدرولوجية حتى عام 2100 تحت مساري تركيز تمثيلي لانبعاثات غازات الدفيئة، هما RCP 4.5 وRCP 8.5. والإسقاطات لدرجات الحرارة في المنطقة تشير عموماً إلى تزايد بحلول نهاية القرن يتراوح بين 1.5 و2.3 درجة مئوية تحت السيناريو RCP 4.5، وبين 3.2 و4.8 درجة مئوية تحت السيناريو RCP 8.5. وأما الإسقاطات لمعدلات هطول الأمطار، فتتفاوت بدرجة كبيرة في المنطقة، مع انخفاض في المتوسط الشهري يتراوح بين 8 و10 مم بحلول نهاية القرن في الأرجاء الساحلية من المنطقة، وحول جبال أطلس في الغرب، وفي أعلى نهري الفرات

ودجلة في الشرق. في المقابل، تشير الإسقاطات إلى تزايد معدلات هطول الأمطار في مناطق أخرى مثل جنوب شرق شبه الجزيرة العربية وبعض أجزاء الساحل. وتشير إسقاطات المبادرة الإقليمية ريكار لسقوط الأمطار وطول فترات الجفاف إلى اتجاهٍ ينحو إلى مزيدٍ من الجفاف بحلول نهاية القرن، مع زيادة في عدد الأيام الجافة المتتالية لعدّة مناطق. وقد يدل ذلك على أنّ فصل الصيف الجاف قد يطول، ممّا يزيد من الضغط على منطقة تواجه أصلاً شحّاً في المياه وربما أكثر على مصادر المياه الجوفية المستنزفة أصلاً في العديد من البلدان. ويمكن أن يؤدي أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية المشتركة إلى مزيدٍ من تعقيد الوضع للبلدان المشاطئة؛

(د) **الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي:** حققت المنطقة العربية، خلال العقدين الأخيرين، تقدّماً لا يُستهان به في تحسين الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي. وعلى الرغم من ذلك، افتقر أكثر من 50 مليون شخص إلى خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية في عام 2022. وهذه الأرقام لا تبيّن عدم المساواة في الحصول على الخدمات التي لا تزال المناطق الريفية تفتقر إليها مقارنة بالمناطق الحضرية، ممّا يشير إلى ضرورة اعتماد سياسات أكثر توازناً للاستثمار والتنمية، على نحوٍ يعطي الأولوية للذين يفتقرون إلى خدمات المياه والصرف الصحي. ويعاني من إمدادات مياه متقطعة سكان البلدان العربية التي ليست لديها وسائل اقتصادية تمكّنها من الحصول على مصادر مياه مرتفعة التكلفة كتحلية مياه البحر للتغلب على شحّ المياه أو تلك التي تواجه نزاعات أو احتلالاً مستمرّاً. وقد كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة تنبيه صارخ للعالم بأسره، بما فيه المنطقة العربية، إلى أن ضمان حصول الجميع على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية أمر أساسيّ لحماية صحة الإنسان ورفاهه. بيد أن البلدان التي تعاني من النزاع والأزمات الاقتصادية تواجه تحديات في تحمّل تكلفة توفير خدمات المياه؛

(هـ) **النزاع المسلح:** أدى النزاع المسلّح في المنطقة إلى تدمير البنية الأساسية لخدمات المياه والصرف الصحي، فحال دون توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وأدت النزاعات المسلحة إلى موجات من النزوح الداخلي واللجوء، ممّا أوقع مزيداً من الضغوط على مجتمعات محلية تعاني أصلاً من شحّ المياه. والبلدان المضيفة لغالبية اللاجئين شحيحة بالمياه ولا تكاد تتمكن من تقديم الخدمات اللازمة لسكانها؛ وقد تركزت تدفقات اللاجئين في المناطق الأكثر احتياجاً وحرماناً في هذه البلدان بسبب انخفاض تكاليف المعيشة، ممّا زاد الوضع في تلك المناطق تدهوراً على تدهور؛

(و) **الاحتلال:** لايزال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يمثل احتلالاً عسكرياً مباشراً تعاني منه المنطقة العربية. ويعرقل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية إمكانية الوصول إلى الموارد المائية، ويقوّض قدرة البلدان على إدارة وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي اللازمة بشكل مناسب، ممّا يخلف آثاراً مضاعفة على الأمن الغذائي والصحة، وعلى التنمية عموماً. وهذه التداعيات جلية للغاية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة حيث لا تزال إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية مقيدة بشدة بسبب الحصار الإسرائيلي والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة؛

(ز) **المياه من أجل الأمن الغذائي:** الإنتاج الغذائي المحلي هو أكبر مستهلك للمياه في المنطقة العربية، فتذهب نسبة 84 في المائة من مجموع عمليات سحب المياه العذبة إلى قطاع الزراعة. ولا يختلف نصيب قطاع الزراعة كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ 80 في المائة، ولكن ما تواجهه المنطقة العربية من شحّ في المياه يتطلب إجراءات فورية، لا سيما وأنه مصحوب بتدنٍّ نسبي في كفاءة استخدام المياه وإنتاجية المحاصيل. وترتكز حصة المياه الكبيرة في قطاع الزراعة، على سياسات تاريخية تقوم على الاكتفاء الذاتي بالأغذية، تشجّعه ضمانات الأسعار وإعانات الدعم للإنتاج المحلي. وقد أدت هذه السياسات إلى نمو هذا القطاع عموماً، مصحوباً بتزايد

حصته من المياه وانخفاض كفاءة استخدام المياه وإنتاجية المحاصيل ونضوب الموارد المائية. وعن غير قصد، ساعدت إعانات دعم الطاقة المفرطة على نضوب موارد المياه، بجعلها ضخ المياه أقلّ تكلفة، فأدى ذلك إلى انخفاض كبير في مستوى المياه الجوفية في العديد من الأماكن.

ثانياً- التوصيات

6- تبرز الحاجة إلى زيادة الجهود لتحقيق الأمن المائي في المنطقة العربية عن طريق شتّى السُبُل، منها تفعيل وسائل التنفيذ التي حددها الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء (بيروت، 18-19 أيار/مايو 2022). وحدد هذا المسار الإقليمي أربعة مسرعات هي: (1) تمويل المياه؛ (2) تعزيز إنتاج ونشر البيانات الرامية إلى توجيه عملية صنع القرار والرصد والتنفيذ؛ (3) اعتماد الابتكار؛ (4) تنمية القدرات وشبكات المعارف الإقليمية. وتم تحديد الحوكمة كأولوية إقليمية شاملة في جميع المسرّعات، مع تحديد الإدارة المتكاملة للموارد المائية كأولوية مواضيعية. ويمكن للمنطقة أيضاً أن تستفيد من إطار التسريع العالمي للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الذي حدد مسرعات مماثلة للمسرعات الإقليمية: (1) التمويل؛ (2) البيانات والمعلومات؛ (3) تنمية القدرات؛ (4) الابتكار؛ (5) الحوكمة.

7- **الحوكمة** موضوع واسع النطاق يشير إلى نُظُم إدارية واقتصادية وسياسية واجتماعية تحدّد إدارة الموارد المائية وكيفية استخدامها. ولا تقتصر الجهات الفاعلة على الدولة بل تشمل أيضاً المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن اعتماد **الإدارة المتكاملة للموارد المائية** كمسار الحوكمة لتحقيق الأمن المائي وللتخفيف من آثار ندرة المياه وتحسين الأمن المائي في المنطقة العربية. وأظهرت التقارير أنّه على الرغم من التقدّم المحرَز في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، لا تزال المنطقة بحاجة إلى مضاعفة معدل التنفيذ لتحقّق مقصد الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام 2030. ويتطلب تحقيق هذا الهدف مزيداً من التمويل المخصَّص لقطاع المياه. ولا يمكن لوزارة واحدة أن تتولّى وحدها شؤون إدارة الموارد المائية، ولا بدّ من التعاون بين القطاعات ومن نَهجٍ يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع ككل.

8- يمثل **تمويل المياه** تحدياً كبيراً في المنطقة التي ترزح الآن تحت وطأة الديون. ولا بدّ من أن يحظى قطاع المياه بتمويل دولي ميسَّر وباستثمارات من القطاعين العام والخاص. ويتوجَّب تحسين استخدام التمويل من أجل المشاريع الإنمائية التي تهدف إلى تعزيز الحصول على المياه والصرف الصحي. ولهذه الغاية، لا بدّ من تحفيز مشاركة أوسع للقطاع الخاص في قطاع المياه وزيادة الاستفادة من تمويل المناخ لقطاع المياه ومن الأدوات المالية المبتكَرة. وفي جميع الحالات، ينبغي على الدول أن تستخدم موارد التمويل بمزيد من الكفاءة وستكون لذلك فوائد غير مباشرة، مثل تحسين الجدارة الائتمانية واجتذاب مصادر تمويل إضافية، لا سيما من القطاع التجاري الخاص.

9- يعتبر **التعاون في مجال المياه العابرة للحدود** تحدياً ملِحّاً يواجه البلدان العربية التي يقع معظمها عند المصبّ في أحواض المياه العابرة للحدود. ومن شأن دبلوماسية المياه القائمة على العلم أن تعزّز التعاون في مجال المياه. ويمكن للدول أن تستفيد من الأطر العالمية أو الآليات الإقليمية من أجل التعاون. وقد تكون أشكال التعاون الأخرى أقلّ رسميةً وتتضمن أنشطة محدّدة على مستوى ثنائي أو على مستوى الحوض يمكن أن تؤدي إلى مزيدٍ من التعاون الرسمي. وقد يشمل ذلك بناء القدرات، ورصد البيانات وتبادلها، ودراسات مشتركة لتحسين المعرفة بشأن الموارد المائية المشتركة، وبعثات لتبادل المعرفة، وجولات دراسية بين البلدان المشاطئة.

10- ينبغي استخدام التقييمات القائمة على العلم لتوجيه العمل على قضايا **المياه والمناخ**. وتُشجَّع السلطات الوطنية التي تعمل على قضايا المياه والمناخ على التعاون في تطوير المساهمات المحدَّدة وطنياً وفي وضع خطط التكيُّف الوطنية.

11- تتطلب الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن المائي تحسين الرصد و**كفاءة استخدام المياه** عبر القطاعات بما في ذلك زيادة كفاءة نُظُم الريّ وضمان استرداد الكلفة على نحو أفضل. وبالنسبة للمياه عبر القطاعات والموارد المائية غير التقليدية، ينبغي العمل على **تعزيز استخدام مصادر المياه غير التقليدية** في البلدان التي تواجه ندرة المياه عن طريق نقل التكنولوجيا. ولا بدّ من توفير التمويل ليصبح هذا التوسُّع في البنى الأساسية للمياه ممكناً، ولا بدّ من حافزٍ على مستوى السياسة العامة لتطبيع استخدام مصادر المياه غير التقليدية في إنتاج الغذاء.

12- لا بدّ من أن تكون السياسات المتصلة بالمياه مستنيرة حتى تكون قابلة للتنفيذ. وتسريع التنفيذ يعني زيادة **الوصول إلى البيانات والتحليلات** من خلال المنصات الرقمية والأدوات عبر الإنترنت.

13- يتعين على الدول أن تيسّر **تطوير واعتماد ونشر التكنولوجيات** الملائمة لتحقيق الأمن المائي من خلال إطار تمكيني يبني على التعاون والشراكات المحلية والإقليمية والدولية. وينبغي أن تكون التكنولوجيات ملائمة للسياق المحلي، مع الأخذ بالحسبان القدرات الاقتصادية والمؤسسية والبشرية المتاحة. ويمكن أن يدفع الابتكار إلى الانتقال إلى إدارةٍ أكثر استدامة للمياه في البلدان التي تواجه شحّاً، إلا أنّه لا بدّ من تعزيز بيئة مؤاتية لتشجيع الابتكار، وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه. وينبغي أن يعتمد الابتكار على الحلول المحلية. وهناك أيضاً فرصٌ لتوطين صناعة تحلية المياه من أجل الحدّ من التكاليف ومن آثار الطاقة وبصمة الكربون. ومن شأن الشركات الصغيرة والمتوسطة والتنويع الاقتصادي أن تحفِّز برامج الابتكار وتقلِّل من أسعار التكنولوجيا لزيادة جدواها من الناحية التجارية وتسهيل نشرها.

14- علاوةً على ذلك، تُعَدُّ **تنمية القدرات وشبكات المعارف الإقليمية** بالغة الأهمية. ويساعد التدريب على دبلوماسية المياه في التصدي لتحديات المناخ والأمن المائي في المنطقة، وينبغي تدريب المزارعين على تحديث نُظُم الري.

ثالثاً- عمل الإسكوا في مجال الموارد المائية

15- تبذل الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) جهوداً إقليمية منسّقة سعياً إلى تحسين الأمن المائي في ظلّ تغيُّر المناخ في المنطقة. وتشمل هذه الجهود الإجراءات التالية:

(أ) المساهمة في تطوير سياسات متكاملة ومستدامة في مجالات الأمن المائي، من خلال تعزيز المؤسسات وإشراك الدول الأعضاء في الحوار الشامل لعدّة قطاعات، والدعوة إلى وضع واعتماد حلول مستدامة للإدارة المتكاملة للموارد المائية، ودعم هذه الحلول، والتعاون العابر للحدود في قضايا المياه، وإدارة المياه الجوفية، وكفاءة استخدام المياه، وتيسير الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي؛

(ب) دعم التعاون بين قطاعَي المياه والزراعة في المنطقة العربية بما يساهم في وضع سياسات متسقة تعزز الأمن المائي والغذائي وتبني منعة الموارد المائية واستدامتها في ظلّ الظروف المناخية المتغيرة؛

(ج) الاستفادة من الشراكات القائمة مع كيانات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والهيئات الدولية الأخرى، والحكومات لمساعدة الدول الأعضاء في التقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها؛

(د) دعم الرصد والإبلاغ عن التقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي بطريقة متكاملة، والمساهمة في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة عبر التوجيه نحو الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود في مجال المياه وزيادة التركيز على موارد المياه الجوفية؛

(هـ) المساهمة في تطوير العمل المناخي من خلال تعزيز مشاركة الدول الأعضاء وتحصين منعتها إزاء تغيُّر المناخ عبر المبادرات المحلية. وتتمثل هذه المساهمة في أدوات علمية ومالية وأدوات للسياسات العامة ترمي إلى تعميم الاعتبارات المناخية في التخطيط من أجل التنمية ووضع الموازنات والتمويل؛

(و) تعزيز القدرة على تعميم الاعتبارات المناخية في التخطيط الإنمائي وصنع القرارات المتعلقة بالالتزامات المناخية المصممة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية؛

(ز) تقديم المساعدة الفنية لتيسير الوصول إلى الموارد المعرفية القائمة على العلم من أجل وضع سياسات مستنيرة.

16- وستواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا دعمها للبلدان العربية في مجال الموارد المائية عبر التركيز، في عملها، على مجالات وقضايا مواضيعية تشمل ما يلي:

(أ) الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

(ب) إدارة المياه الجوفية عن طريق تحسين الوصول إلى البيانات والمعلومات؛

(ج) تعميم الاعتبارات المناخية وتحسين القدرات للحصول على التمويل المناخي لقطاع المياه؛

(د) الأهداف المتعلقة بالمياه، ولا سيما الأهداف المتعلقة بخطة عام 2030 وجوانب التكيُّف من اتفاق باريس؛

(هـ) البيانات المتعلقة بالموارد المائية وتغيُّر المناخ وإمكانية الوصول إلى المعلومات عن طريق المنصات الرقمية؛

(و) التعاون العابر للحدود في قضايا المياه.